اللاذقية

النفط السوري□مك لشعب السوري



الكاتب
لوبين عمران
مراسلة شبكة سيريا مورس الإخبارية في اللاذقية

تاريخ النشر
4 يناير 2026



تعد مسألة النفط في سوريا اليوم واحدة من أكثر القضايا تعقيدا وحساسية في التاريخ السوري الحديث، فهي لم تعد مجرد مورد اقتصادي ناضب أو مادة خام تستخرج من باطن الأرض، بل تحولت إلى محور صراع جيوسياسي محلي وحولي أثقل كاهله الثقيلة والمؤلمة على معيشة المواطن السوري وتفاصيل حياته اليومية، ورغم أن الدستور السوري والقوانين الناظمة للثروات الباطنية تؤكد بوضوح لا لبس فيه أن النفط والغاز هما ملكية عامة لشعب السوري بأكمله، تهدف عوائدهما حصرا إلى تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي، إلا أن الواقع الميداني خلال السنوات الأخيرة فرض تحولا جذريا وحساسيا في خارطة السيطرة على هذه الحقول. هذا التغيير أدى إلى حرمان الخزينة العامة من موارد كانت تشكل في وقت ما العمود الفقري للموازنة السنوية للدولة، وترك السوريين في مواجهة مباشرة مع أزمات وقود متلاحقة، وارتفاع جنوني في تكاليف المعيشة، وتهور غير مسبوق في القدرة الشرائية نتيجة فقدان السيطرة على أهم رافعة للقطع الأجنبي في البلاد.

حين يتحول "الذهب الأسود" إلى حلم بعيد

في جولة استطلاعية لرصد آراء المواطنين في محافظة اللاذقية حول هذا الملف الشائك، يبرز شعور عام بالإحباط الممزوج بالألم العميق بضرورة استعادة الثروات الوطنية كحل وحيد للأزمات

الرهنة. يقول أحد المواطنين من سكان هي الصليبة وهو يراقب حركة الشارع المثقلة بالأعباء: إن الحديث عن النفط السوري أصبح بالنسبة لعامة الناس مرادفا للمفارقة الموجعة، فبينما تمتلك بلادهم آبارا عملاقة، يضطرون إلى اللجوء لشراء المشتقات بأسعار تفوق طاقتهم العادية بمراحل لأنها مستوردة بالعملة الصعبة. ويضيف بحرقة أن المواطن لا يهمه من يسيطر جغرافيا بقدر ما يهمه أن يرى أثر هذا النفط في جيبه وفي انخفاض أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت تبعا لارتفاع تكاليف النقل والطاقة، مشيرا إلى أن استعادة النفط هي استعادة لكرامة المواطن المعيشية قبل كل شيء. من جهة أخرى يؤكد مصطفى أحد سكان منطقة المشروع السابع" لسيريا مورس " أن غياب الإدارة المركزية الشفافة والوطنية لهذه الموارد خلال سنوات الحرب لم يؤد فقط إلى خسارة مالية، بل تسببت بكوارث بيئية وصحية نتيجة انتشار الحرائق البدائية في المناطق الخارجة عن السيطرة، والتي تهب الثروات وتلوث الهواء والتربة في آن واحد ، ويرى مصطفى أن عودة هذه الحقول إلى كنف الدولة هي الضمانة الوحيدة لإعادة إطلاق مشاريع التنمية المحلية وتطوير الخدمات الأساسية من التعليم والصحة، حيث كان من المفترض أن تُموّل من عائدات هذا "الذهب الأسود". يتفق أبناء اللاذقية بمختلف شرائحهم على أن استعادة السيطرة الوطنية الكاملة على حقول العسكة ودير الزور تمثل الخطوة الأولى والجوهرية لإنهاء المعاناة، شريطة أن تدار هذه الموارد بنزاهة تضمن وصول خيراتها إلى كل بيت سوري دون تمييز أو محاباة.

معركة استعادة الغاز والكهرباء

من زاوية فنية وهندسية ، أوضح الخبير في شؤون الطاقة الدكتور مهند ديب أن قطاع النفط السوري تعرض لانهيار ممنهج وهائل في البنيته التحتية، بدءا من خطوط النقل الممتدة لمئات الكيلومترات وصولا إلى مشتى الكرير الكبرى في حمص وبانياس التي تعمل حاليا بأقل من طاقتها التصميمية نتيجة نقص الإمدادات الخام ، مشيرا إلى أن العقدة الأكبر تكمن في أن معظم الإنتاج السوري، وتحديدا في حقول الغرب والتنك والرميلان، يقع حاليا خارج سيطرة الدولة المركزية، مما يجعل الاستفادة من الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط أمرا شبه مستحيل في الوقت الراهن ، مبينا أن هذا الغاز هو "كلمة السر" في حل أزمة الكهرباء، حيث أن فقدانه يجبر محطات التوليد بالاعتماد على الفيول المستورد والمكلف، أو البقاء في حالة عجز تؤدي إلى سلسلة تقنين طويلة شلت الحركة الإنتاجية في البلاد. وأضاف الدكتور ديب أن إعادة تأهيل هذه الحقول فور استعادتها ستكون تحديا هندسيا ضخما يتطلب استثمارات هائلة وتقنيات حديثة لرفع كفاءة الاستخراج، خاصة وأن العديد من الآبار تعرضت للاستنزاف الجائر والضخ غير المدروس علميا من قبل جهات غير مختصة همها الوحيد الربح السريع. لافتا إلى أن المشكلة من وجهة نظر تقنية لا تكمن فقط في كمية الإنتاج التي يمكن تعويضها، بل في القدرة على ربط هذه الحقول مجددا بالشبكة الوطنية للاستفادة من كل قطرة غاز تساهم في إضاءة المنازل إضافة إلى تشغيل المصانع، وهو ما سيوفر على الدولة السورية مئات الملايين من الدولارات التي تنفق شهريا لتأمين بدائل الطاقة.

كيف تنهار الليرة بغياب النفط؟

في السياق الاقتصادي التحليلي أشار الخبير الاقتصادي الدكتور علي ميا إلى أن فقدان السيطرة على الموارد النفطية هو السبب الجوهري وراء العجز الهيكلي المزمن في الميزان التجاري السوري. مبينا أن بعد أن كانت سوريا قبل الحرب تصدر كميات فائضة من النفط وتحقق اكتفاء ذاتيا كاملا يؤمن استقرار الليرة، تحولت اليوم إلى مستورد كامل للمشتقات النفطية بالقطع الأجنبي . لافتا إلى أن هذا التحول الدراماتيكي أدى إلى استنزاف الاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي، وساهم بشكل مباشر في انهيار قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، مبينا أن الدولة أصبحت مضطرة لتأمين الدولار من السوق المحلية أو عبر قنوات معقدة لتغطية فاتورة الطاقة، مما يرفع الطلب على العملة الصعبة ويخفض قيمة العملة الوطنية. وأكد الدكتور ميا أن استعادة النفط "ملف لشعب" تتطلب بناء نموذج اقتصادي جديد يعتمد على الشفافية الطاقة وحوكمة العوائد، بحيث توجه هذه الأموال في صندوق سيادي وطني يوجه نحو القطاعات الإنتاجية المتعثرة.

المطلوب: وضع حد للتهريب

يرى هؤلاء أن استمرار الوضع الراهن، حيث يتم تهريب النفط السوري عبر الحدود أو بيعه في السوق السوداء الإقليمية، يمثل نزيفا مستمرا لثروة الأجيال القادمة وجريمة اقتصادية بحق الشعب السوري ، فهذه الممارسات تحرم الدولة من مورد سيادي أساسي كان من الممكن توظيفه في إعادة الإعمار، بالإضافة إلى دعم القطاعات الخدمية، وخلق فرص عمل حقيقية. إن التنمية الحقيقية وتحسين مستوى المعيشة لا يمكن أن يتحققا في ظل غياب إدارة وطنية شفافة للموارد الطبيعية، بل

يطالبن شعلة السيطرة الكاملة عن الثروات النفطية واستثماراتها ضمن سياسات اقتصادية عادلة
تخدم المصلحة العامة وتضع حداً لاقتصاد الخوف والتهريب.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=4985

SCAN TO READ